



احترت القوات العراقية أمس تقدماً كبيراً في مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار (أ ف ب)

العراق يبدو أن التصعيد الذي انتهجه حيدر العبادي وحكومته، قبل يومين، بدأ على إدخال القوات التركية إلى العراق، قد يفضي في إطار التصريحات، فيما أنت زيارة المبعوث الأميركي لـ «التحالف الدولي» إلى بغداد. لتنفذ الوضع وتشكك خشية خلاص لبغداد، قبل أنقرة، قد تتمثل في تسوية انسحاب تركي صوري، تعقبه بعض المواقف التركية «المحابية» للعراق

تسوية الساعات الأخيرة تفضي إلى انسحاب تركي إعلامي

بغداد - محمد شفيق

حبس الجميع الأنفاس مع بدء العد التنازلي للمهلة التي حددها مجلس

الأمن الوطني العراقي (وهي لجنة وزارية يترأسها العبادي) للقوات التركية للانسحاب من الأراضي العراقية، وحتى الساعات الأخيرة

الخبر والعيساوي والنجيفي: نحو تكتل سياسي جديد

وفي هذا الإطار، نقل الموقع عن الوزير العراقي السابق رافع العيساوي قوله «لقد حان الوقت لإقناع المجتمع الدولي بأننا الحليف الكلاسيكي والحقيقي لمكافحة مسلحي داعش، لأن محافظتنا احتلت أولاً على يد التنظيم». كذلك، أشار الموقع إلى أن رجل الأعمال العراقي خميس الخنجر، الذي يعيش في دبي، هو مؤيد لـ «الائتلاف السنّي الجديد»، الذي انضم إليه أيضاً محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي، الذي أقيمت من منصبه بعد سيطرة «داعش» على مدينته في الصيف من العام الماضي.

(الأخبار)

لـ «الأخبار»، إلى أن العراق وتركيا لم يكونا يرغبان في مزيد من التصعيد، نظراً إلى الظروف التي يمران بها، مشيراً إلى بيان وزارة الخارجية العراقية الذي اتسم بأعلى درجات الدبلوماسية والعقلانية، فضلاً عن بيان زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر.

وكان الصدر قد أصدر بياناً، أمس، طالب فيه مجلس النواب العراقي بالتصويت للتصعيد السياسي دون العسكري، واستدعاء السفير التركي لمناقشة ذلك قائلاً: «إن تركيا منذ زمن وهي جاثمة على الأراضي العراقية، فلم صارت مثاراً للجدل ومثاراً للبيانات التي تهدد بضرب مصالحها أو أراضيها، وكأن العراق بحاجة إلى حرب جديدة تقوي من شوكة الاحتلال، بل الاحتلال، وتقوي من النفوذ الداعشي».

في المقابل، دخل الأكراد، بقوة أمس، على خط التصعيد بين بغداد وأنقرة، حيث أجرى رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني اتصالاً مع العبادي، أكد فيه أن «سيادة العراق

إلى انسحاب بعض الجنود الأتراك من المعسكرات التي يوجدون فيها في محافظة نينوى، بما يشبه الانسحاب الإعلامي.

كذلك أكدت أن تركيا سحبت مساء أمس نحو 300 جندي تركي من معسكرين في نينوى كدفعة أولى، ستعقبها لاحقاً مواقف تركية «محابية» للعراق، لافتة الانتباه إلى أن من المرتقب أن يبعث رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو رسالة إلى نظيره العراقي تتضمن توضيحاً يرتقي إلى الاعتذار في ما يخص «سوء الفهم» الذي حصل بشأن القوة التركية التي دخلت إلى العراق الخميس الماضي.

بموازاة ذلك، رجح الخبير الأمني هشام الهاشمي أن يكون الجانب الأميركي قد طلب مساعدة السفير الروسي في بغداد لممارسة دوره بالضبط على حكومة بغداد، خصوصاً أن الأخير التقى رئيس الوزراء حيدر العبادي، فجأة، مساء أول من أمس.

وأشار الهاشمي، في حديث

لانقضاء المهلة لم يصدر أي موقف لافت من الجانب العراقي سوى التصريحات والبيانات والمواقف التي أعلنتها بغداد، خلال اليومين الماضيين.

لكن «الأخبار» علمت من مصادر مطلعة أن مبعوث الرئيس الأميركي الخاص لـ «التحالف الدولي» بريت ماغورك، الذي وصل إلى بغداد مساء أول من أمس، نجح في «تسوية» خلال الوقت البديل والضائع، أدت إلى «حفظ ماء وجه العراق» عبر ترتيب انسحاب إعلامي لنحو 300 جندي تركي من أطراف نينوى.

وأوضحت المصادر في حديث لـ «الأخبار»، أن «ماكغورك عقد فور وصوله إلى بغداد لقاءات مكثفة مع المسؤولين العراقيين، وعلى رأسهم العبادي، فيما تولى السفير الأميركي في بغداد مهمة التنسيق والاتصال مع الجانب التركي وإبلاغه بالتطورات ومواقف بغداد وشروطها». وأشارت هذه المصادر إلى أن «التسوية» أفضت

سيكتكّد الاقتصاد التركي خسائر بنحو 9 مليارات دولار، نتيجة العقوبات الروسية. وعلق داوود أوغلو أمس قائلاً إن تركيا «لن تكون في وضع صعب بسبب مثل هذه الامور»، مضيفاً أن حكومته «تعدّ خطأً بديلة».

وبعد أن استدعت أنقرة يوم أول من أمس السفير الروسي لديها، بعد نشر صور لجندي روسي يحمل قاذفة صواريخ مضادة للطائرات، على متن بارجة روسية في المياه التركية، أعلنت أمس المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن سفينة الإنزال الروسية، «نيسيزار كونيكوف»، التابعة لأسطول البحر الأسود، لم تنتهك أي بند من معاهدة «مونترو» أثناء عبورها مضيق البوسفور، مضيفاً أن حماية السفينة حق شرعي لأي طاقم. وأوضحت زاخاروفا أنه «عندما سأل دبلوماسيون الجانب التركي عن الأمر المحدد الذي يجده مخالفة، لم يُبلغوا عن أي شيء واضح. ونحن لم نسمع سوى الإشارة إلى القواعد والقوانين الدولية». في سياق آخر، وفي كلمة داوود أوغلو نفسها أمام نواب حزبه، قال رئيس الوزراء التركي إن «قمة تركيا والاتحاد الأوروبي حققت مكاسب كبيرة للسوريين، وإن الاتحاد

متعلقة بما يُعرف بـ «الكيان الموازي». وبحسب مصدر أمني، لا تزال العملية الأمنية متواصلة من أجل توقيف باقي الأمنيين الـ 27 الذين صدرت بحقهم قرارات توقيف قضائية. وفي الوقت نفسه، أصيب عنصران من قوات الأمن التركي بجروح جراء انفجار عبوة ناسفة زرعتها عناصر من حزب

تركيا تُعدّ «خطأً بديلة» في مواجهة العقوبات الروسية

سيوفر دعماً عاجلاً ومستمرّاً للاجئين السوريين في تركيا»، حيث كان الاتحاد قد تعهد بتقديم 3 مليارات يورو. ورأى داوود أوغلو أن «الادعاءات بأن تركيا بحاجة إلى هذا المبلغ هي كذبة كبيرة». وفي هذا السياق، أكد داوود أوغلو «عزم الحكومة على تسريع مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإعادة هيكلة نظام القضاء في البلاد، وفقاً للقواعد والمعايير الأوروبية والدولية».

ميدانياً، أوقفت السلطات التركية 18 شرطياً، بينهم الرئيس السابق لدائرة التهريب والجرائم المنظمة في مديرية الأمن العامة ومساعد، إضافة إلى مساعد مدير فرع مكافحة الجرائم المالية السابق في إسطنبول، وذلك في عملية أمنية شملت 13 ولاية، ضمن تحقيقات

تركيا

أنقرة تلوح بفرض عقوبات مضادة على روسيا

بالتزامن مع دعوة موسكو مجلس الأمن لبحث إسقاط تركيا القاذفة الروسية، إلى جانب توغله الجيش التركي في محافظة نينوى العراقية، أعرب رئيس الوزراء التركي عن استعداده ببلاد «لتبادل وجهات النظر. والدخول في حوار مع روسيا»، ملوحاً في الوقت نفسه بفرض عقوبات اقتصادية على الأخيرة

أن تفرض عقوبات مضادة على روسيا، بدأ على العقوبات الجوابية التي اتخذتها موسكو إثر إسقاط مقاتلات تركية قاذفة روسية كانت تحلق فوق شمالي سوريا في 24 تشرين الثاني الماضي.

وفي حين استهدفت العقوبات الروسية بحق تركيا قطاعات السياحة والزراعة والطاقة والمقاولات والأشغال العامة، لم يحدد داوود أوغلو طبيعة العقوبات التي قد تفرضها أنقرة. وبحسب تقديرات أعلنتها يوم أول من أمس نائب رئيس الوزراء التركي لشؤون الاقتصاد، محمد شيمشك،

«يجب على روسيا أن تدرك أن وراء الحدود السورية - التركية إخوة لنا، ومهمتنا هي حماية حقوقهم، إلى جانب حماية حدودنا، وإن أي إجراء اتخذناه كان من أجل حماية بلدنا، ومساعدة المدنيين في سوريا»، قال أمس رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو، في كلمته أمام الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم. وبالتوازي مع إبداء رغبة حكومته في الحوار مع موسكو، شدد داوود أوغلو على أن أنقرة «لن تسمح إطلاقاً بفرض أي إملاءات عليها»، وأن بإمكانها، «عند الضرورة»،

«مكافحة الشعب» التركية تدخل جامعة

إسطنبول لقمع تظاهرة بشارية (أ ف ب)

